مدخل إلى القضية اللبنانية*

د. سليم الحص

رئيس وزراء لبنان لأربع سنوات، كان قبل ذلك
استاذاً في الجامعة الاميركية ثم رئيساً لبنك الإنماء.

لكل أزمة جذورها وأبعادها وإنعكاساتها. وهكذا الأزمة اللبنانية. وقد تضمن بيان الحكومة أمام المجلس النيابي في مستهل جلسة المناقشة العامة التي انعقدت في ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٨٠ تشخيصاً للأزمة جاء فيه:

إن للأزمة اللبنانية جذورا عميقة تعود إلى أجيال من التقصير والغفلة. فمنذ فجر الاستقلال أخفق اللبناني في بناء الدولة الصالحة، الدولة القادرة والعادلة، وفي بناء المواطن الصالح، المواطن الذي يدين بالولاء كاملا لوطنه الواحد. فما أن هبت رياح الأزمة عام ١٩٧٥ حتى تخلخلت أمامها أوصال الدولة، وتقوضت مؤسساتها، وتفرّق المواطنون شيعا متناحرة متطاحنة، وانهارت القيم الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية والوطنية.

وللأزمة اللبنانية مسببات داخلية، منها السياسي ومنها الاجتماعي ومنها الاقتصادي، يرجع بعضها إلى ممارسات طائفية عفنة وبعضها إلى أنظمة بالية عقيمة وبعضها إلى اختلالات اجتماعية فادحة. وبدلا من أن تلقى هذه المسببات ما تستوجبه من سبل المعالجة عبر العهود التي مرت منذ الاستقلال تحولت إلى مطايا للمزايدات والمشاحنات والاستغلال والاثارة، وأحدثت في جدران البيت اللبناني الفجوات التي تسللت عبرها عوامل التفجير من الخارج.

وللأزمة اللبنانية أبعاد خارجية، منها الاسرائيلية ومنها الاقليمية ومنها الدولية. فإذا بالبعد الاسرائيلي، بما ينطوي عليه من أطماع توسعية ومآرب عدوانية، يتجسد في امتدادات في عمق الأزمة اللبنانية أفرزت قضية مصيرية هي قضية الجنوب اللبناني. وإذا بالبعد الاقليمي ينعكس تمزقا في الجسم اللبناني على مسرح التناقضات العربية، وإذا بالبعد الدولي يحول الساحة اللبنانية إلى ساحة تجاذب بين الجبابرة ويمسخ القضية اللبنانية إلى ورقة متداولة في لعبة الشرق الأوسط.

* التطورات الدامية التي مزقت لبنان منذ ١٩٧٥، لا يمكن أن تكون قضية قطرية محلية. فالقضية تشابكت دائما مع الأوضاع العربية، وقد ارتبطت وترتبط بالأمن القومي العربي، وبمسار الصراع العربي - الاسرائيلي. والمستقبل العربي ترحب بدراسة د. سليم أحمد الحص التي تلقي نظرة شاملة على الأزمة، ومن منظور وطني قومي لرجل عاش في صدر الأحداث، وتعامل مع أطرافها المؤثرة.

فلا غرابة إذن في أن الأزمة اللبنانية قد حال وجهها وتبدل. فارتدت حينا وجه الحرب بين طائفة وطائفة، وحينا بين يمين ويسار، وحينا بين لبناني وفلسطيني. وكم كانت في حقيقة الأمر حرب الصهيونية على العرب، وكم كانت حرب العرب على العرب، وكم كانت حرب الكبار على ساحة الصغار. ثم كم من تجمعات تفسخت وتحالفات تبدلت ومفاهيم إنقلبت ومراهنات تغيرت منذ إنفجار الأزمة.

والمشكلة هي اليوم أشد تعقيدا مما كانت عليه عشية تفجر الأحداث عام ١٩٧٥. فمن جهة خرج لبنان من حرب السنتين كما قد لم يخرج بلد في تاريخه من حرب داخلية أو خارجية. ففيما تنهض شعوب الأرض من حروبها منتصرة كانت أو مهزومة، موحدة الصف حول الدولة، فتلملم شتاتها وتضمد جراحها وتحشد طاقاتها في سبيل إزالة آثار الحرب ومباشرة عملية البناء الانساني والمادي، خرج لبنان من حرب السنتين وشعبه منقسم على نفسه أشد الانقسام. ومن جهة ثانية فالواقع الذي كان عام ١٩٧٥ محصلة عوامل تضافرت على تفجير الأزمة أصبح الآن، بعد كل ما جرى من تقتيل وتدمير وتعطيل وتهجير، يعكس مشكلة مركبة من أسباب الأزمة ونتائجها معا. ونتائج الأزمة لا تقل عن أسبابها خطورة على صعيد الوطن والمواطن، لا سيما وأن بين ذيول الأزمة معضلات اجتماعية واقتصادية في غاية العمق وفي منتهى الحدة.

بين المشكلة والقضية ووجهات النظر

قال أحدهم: لو شئنا أن نصوّر المشكلة اللبنانية في معادلة حسابية لقلنا انها تجسّم جملة قضايا يساوي عددها ضعفي عدد الفرقاء في لبنان ناقصا واحد. أما لماذا يساوي ضعفي عدد الفرقاء فلأن لكل فريق قضيتين: قضية يجهر بها وقضية يخفيها. وأما لماذا ينقص العدد واحدا فلأن بين الفرقاء فريقا عنده قضية واحدة هي القضية التي يخفيها. وهذا الفريق هو الدولة. ولو تابعنا المنطق الحسابي في عملية إختزال بسيطة، لاستخلصنا أن الدولة في نهاية التحليل هي القضية.

فهذا فريق يرى القضية، كل القضية، في الوجود البشري الفلسطيني، وغيره يراها في الوجود الفلسطيني المسلح، وهناك من يراها في معضلة الشرق الأوسط وإرتباط المصير اللبناني بها، وهناك من يراها في خلل عميق في النظام اللبناني تلازم معه غياب دعامتين من دعائم المناعة في بنية الوطن: هما الدولة الصالحة والمواطن الصالح.

ولكم حجب هذا التصوير أو ذاك للقضية اللبنانية حقائق ودوافع ومنطلقات أخرى، فبعضهم في حقيقة الأمر يضمر عداء لوحدة لبنان، وبعضهم يختزن عداء لعروبة لبنان، وبعضهم ينساق وراء مصالح ومنافع ومطامع فردية أو حزبية شحذتها ظروف الأزمة وذيولها ومضاعفاتها وأصبح لها مؤسساتها، وبعضهم متورط في تنفيذ مآرب خارجية وعلاقة بعض الفرقاء بمختلف القوى الخارجية هي من الأسرار المكشوفة، وتبلغ في حالات كثيرة مبلغ الارتهان إلى إرادة تلك القوى: فهذا مرتبط بدولة كبرى، وذاك مرتبط بدولة صغرى، وبعضهم مرتبط بالعدو الاسرائيلي، وبعضهم مرتبط بهذه الدولة العربية أو بتلك.

فالمشكلة اللبنانية اليوم هي كل ذلك، وحال التأزم أو الأزمة التي نعيش هي مظهر لها. تلك هي المشكلة ولكن ليست هي القضية. وشتان بين مشكلة وقضية. وعندما يختلط المفهومان، تضيع

القضية وما تقترن به من أهداف سامية ، وتبقى المشكلة . وهكذا ، بتنا ويا للأسف نسمع كفرا من البعض بقضية فلسطين مبعثه برم بالتجاوزات التي يقترفها المسلحون الفلسطينيون ، وكفرا بوحدة الوطن منشؤه نفرة من العربدة التي ترتكبها الأحزاب والعصابات المسلحة تحت شعار الوطنية والولاء للبنان ، وكفرا بصيغة التعايش بسبب العثرات التي اعترضت تطبيقها باسم حقوق الطوائف وظلاماتها وضماناتها . وكفرا بعروبة لبنان من جراء إساءات صدرت عن الأنظمة العربية المختلفة سواء في إقدامها أو في إعراضها ، في فعلها أو في إحجامها ، عن عمد أو عن لا مبالاة منها ، وكفرا بسيادة الوطن بنتيجة قصور الدولة عن بسط سلطانها وعجزها عن الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها .

واللبناني مطالب اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، بالصمود ، وهو بالتالي بحاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى قضية . إذ كيف يكون صمود من غير قضية ؟

الصمود أنبل آيات الكفاح . فكما لا كفاح من غير قضية ، فلا صمود من غير قضية . والصمود غير البقاء . وبين البقاء والصمود من البون ما بين العيش والحياة . فعندما نتحدث عن الصمود فإننا لا نقصد العيش في انتظار ساعة الخلاص وإنما نقصد سعيا فيه عمل وفيه تصميم ، نستهدف منه ، ما أمكننا ، التحكم بمصيرنا أو ، في أضعف الإيمان ، التأثير فيه . هذه الأزمة ستنتهي يوما ، وستغدو صفحة مطوية ولو سوداء في تاريخنا . لا مشاحة في ذلك . فأي أزمة في التاريخ لم تنته ؟ ولكن السؤال هو : متى وكيف ؟ والصمود الفاعل مطلوب من أجل هدفين : إختصار أمد الأزمة ما أمكن ، والمحافظة على القيم التي قام عليها لبنان وآمن بها اللبناني ، فلا تأتي نهاية الأزمة على حساب إنسانية الإنسان أو وحدة الوطن أو تماسك الشعب أو حرية الفرد أو سيادة الدولة أو دور لبنان القومي في المجتمع العربي أو رسالة لبنان الحضارية في العالم الأرحب .

فما هي القضية التي ندعو اللبناني إلى الصمود من أجلها ؟ المطلوب تسليط الأضواء عليها . ففي ظل الانقسام الذي أطلق شرارة الأحداث عام ١٩٧٥ بدا وكأن هناك قضيتين تعطل إحداهما الأخرى ، وفي ظل التفتت الذي استشرى بعد تفاقم الأحداث أصبح يبدو وكأن هناك قضايا متعارضة تتلاطم ويحطم بعضها البعض. ولم يتسن للبنانيين أن ينضووا تحت قضية موحدة فتمزقوا شذر مذر على تصادم وجهات النظر .

إن صوغ القضية يتطلب أول ما يتطلب فرزها عن المشاكل التي انبثقت منها وتلك التي تشابكت معها وتداخلت .

الوجود الفلسطيني

هناك من يقرن المشكلة بالوجود البشري الفلسطيني ، ذاك الوجود الذي أخلّ حسب رأي هؤلاء ، بالميزان الديموغرافي الحساس في لبنان مما زعزع أركان صيغة التعايش التي قام عليها لبنان وقوّض مرتكزات الاستقرار فيه . والحل لا يتحقق في نظر هؤلاء إلّا بتوزيع الفلسطينيين المقيمين على أرض لبنان بين البلدان العربية ، كل حسب إمكانات استيعابها .

هذه الرؤية لا تستقيم مع القول بوجود قضية تسمى قضية فلسطين ترتكز على هدف استعادة وطن سليب وحق شعب مشرد في تقرير مصيره والعودة إلى دياره . وهذه الرؤية تنطوي على النظر إلى الوجود البشري الفلسطيني في لبنان على أنه مجرد مشكلة للبنان نتجت عن دخول جماعات من اللاجئين منذ أكثر من ثلاثين سنة ، كأنما في غفلة منا ، ولم نستفق إلى وجودهم بيننا إلّا اليوم . وإلّا

فما بالنا لم نكتشف الضرر من وجود هؤلاء وضرورة التخلص منهم إلا اليوم ، وما بالنا لم نطالب بذلك منذ عشرين سنة ؟ فهل كنا نتبنى قضيتهم منذ سنوات ونعتبرها قضيتنا ، ثم تبدل تفكيرنا وأصبحنا اليوم ننكر على هؤلاء قضيتهم ، وبالتالي حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولة على أرضهم والعودة إلى ديارهم ، فأخذنا على نقيض ذلك ندعو إلى ان يذهب هؤلاء القوم شتاتا في طول الوطن العربي وعرضه ويذوبوا في مجتمعاته . كأنما لم يعد لهذا الشعب حقوق وطنية بعد أن اغتصبها الصهيوني منه ، ولم يعد له أرض بعد أن اقتلعه الصهيوني منها . إنني أعجب ما إذا كان أصحاب هذه الدعوة لا يدركون أن دعوتهم هذه هي بمثابة التبني لتوطين الفلسطينيين من حيث المبدأ ، وما المناداة بتوزيع الفلسطينيين على البلدان العربية إلا غطاء للمفاوضة على العدد الذي يرضى لبنان بهضمه في مجتمعه . بعبارة مختصرة فإن هذه الدعوة تتفق مع مشاريع التوطين التي تدغدغ أحلام الصهاينة ومن وراءهم .

إننا نرفض فكرة توطين الفلسطينيين خارج حدود الأرض الفلسطينية لا لمجرد أنها تتنافى مع المصلحة اللبنانية ، كما يصرّ البعض على القول وقد يكون في قولهم وجاهة ، وذلك من حيث أن إمكانات لبنان وقدراته تضيق عن استيعاب ذاك العدد الضخم ، ومن حيث أن توطين ذاك العدد قد يكون من شأنه إحداث خلل في تكوين المجتمع اللبناني قد لا يكون من السهل امتصاصه ، وإنما نرفض فكرة التوطين وطنيا وقوميا من حيث أنها تتنافى مبدئيا وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي العودة إلى وطنه وفي إقامة دولة على ترابه ، فالقضية بالنسبة إلى لبنان لا يمكن أن تكون قضية مصلحة وحسب وإنما قضية مبدئية وطنية وقومية . فهي تتعلق بصلب القضية العربية التي يلتزم لبنان بها التزاما كاملا ، وقد جدد التزامه هذا تكراراً منذ وقوع نكبة فلسطين مع كل خطاب ألقاه رئيس الجمهورية تقريبا ، ومع كل بيان وزاري تقدمت به حكومة جديدة من مجلس النواب ، ثم مع صدور المبادىء الوفاقية التي أقرها مجلس الوزراء وأعلنها رئيس الجمهورية ، تلك المبادىء التي أعرب مختلف الأطراف عن موافقتهم عليها خطيا عندما دعوا إلى القصر الجمهوري لهذا الغرض في مستهل حزيران / يونيو ١٩٨٠ . وقد شاركت في تلك العملية شخصيا .

ولو نظرنا إلى قضية رفض التوطين على أنها مجرد قضية مصلحة لفتحنا الباب على مصراعيه للمساومة عليها : فالمصلحة إعتبار نسبي لا مبدئي . وما يضر كثيره قد لا يضر قليله . والحديث عن ضرر بمصلحة قد يجر إلى الحديث عن وسائل تدارك الضرر أو تعويضه . ولن يعدم الساعون إلى التوطين مثل تلك الوسائل . والحديث عن إختلال في التوازن لا بد أن يجر إلى الحديث عن سبل ووسائل تصحيح الخلل ، ومجال الأخذ والرد هنا أيضا رحب . لذلك كله فإننا نشدد على رفضنا لفكرة التوطين أساسا ومبدءا من حيث أنها تشكل انتهاكا لقضية وطنية وقومية لا لمجرد أنها تتعارض مع مصلحة معينة في وقت معين . وهذا الموضوع يجب أن لا يكون من مواضيع الخلاف وإنما من مواضيع التلاقي فيما بين الفرقاء اللبنانيين ، وكذلك بين اللبنانيين والفلسطينيين .

وعندما نجلو رؤيتنا على هذا النحو فإننا نساعد على تخليص القضية من المشكلة ، القضية الفلسطينية من مشكلة الوجود البشري الفلسطيني .

الوجود المسلح

وهناك مشكلة الوجود الفلسطيني المسلح . وعلينا أن نعترف بأن هذا الوجود كان مصدر

إزعاج ومضايقة لكثيرين ومصدر خوف وقلق لآخرين . وسرعان ما نشأ تيار سياسي معارض لذلك الوجود ، ومع الزمن أخذ هذا التيار يتنامى ويتعاظم مع تزايد التجاوزات التي ترتكبها عناصر مسلحة من الفلسطينيين ، ومع اتساع رقعة انتشارهم غير المنظم وغير المشروع ، ثم مع تكاثر الصدامات المسلحة في المناطق الآهلة ، وبعضها مكتظة بالسكان ، مما عرض سلامة المواطنين الآمنين العزل وممتلكاتهم للخطر فأثار حفيظتهم واستفز فيهم روح التململ والاعتراض .

والمعارضة للوجود الفلسطيني المسلح توزعت على ما يبدو بين منطلقات أربعة : منطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلح من حيث يرفض كل وجود مسلح غير وجود السلطة الشرعية ، ومنطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلح من حيث يبرر وجودا مسلحا مضادا ، ومنطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلح من حيث يرفض الممارسات الشاذة التي تشكل خرقا للنظام والقانون وتهديدا لأمن المواطنين واستقرارهم ، ومنطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلح من حيث يرفض أي وجود لثورة فلسطينية وبالتالي لقضية فلسطينية .

أيا كان المنطلق لمعارضة الوجود الفلسطيني المسلح فإن الواقع الذي لا مراء فيه أن صوت المعارضة كان أكثر خفوتا ، وما كان ليتعالى كما تعالى في السنوات الأخيرة ، لولا ظاهرتان هما إلى حد ما وجهان لعملة واحدة : ظاهرة الانتشار غير المنظم وغير المنضبط للمسلحين الفلسطينيين خارج إطار الاتفاقيات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وما رافق هذا الانتشار من ممارسات شاذة وتجاوزات . والظاهرة الأخرى هي ضعف الدولة وأدواتها ، مما غيب عن الساحة القوة التي كان من المفروض بما كان يجب أن تتمتع به من المصداقية والاحترام ، ومن موقع الالتزام بالسيادة الوطنية وبالقضية الفلسطينية في آن ، أن ترسم حدود السلامة لجميع المقيمين على أرض لبنان من لبنانيين وفلسطينيين ، وأن تسهر من ثم على تقيد الجميع بتلك الحدود على النحو الذي يحفظ للمواطن الأعزل حقه في الأمن والعيش الكريم .

وهكذا ، إذا ما حددنا المشكلة على هذا الوجه فإننا نساعد على فرز المشكلة عن القضية : مشكلة الوجود الفلسطيني المسلح عن قضية لبنان وقضية فلسطين .

القضية اللبنانية وقضية المنطقة

والترابط القائم بين القضية اللبنانية وقضية الشرق الأوسط هو من زاوية أخرى لب المشكلة . وهذا الترابط مرده ، من جهة ، إلى أن لبنان جزء لا يتجزأ من المنطقة ومن الطبيعي أن تكون قضية المنطقة قضيته ، وأن يتأثر بتطوراتها ، ثم أن لبنان بلد عربي وعروبته تملي عليه بطبيعة الحال التزاما بالقضية العربية . ومرده من جهة ثانية ، إلى الوجود الفلسطيني البشري والمسلح في لبنان الذي تتجسد فيه القضية الفلسطينية بكامل أبعادها . ولا يبرز هذا الترابط كما يبرز من خلال قضية الجنوب اللبناني التي أصبحت تختصر كل المعاناة اللبنانية وكل المخاطر التي تتهدد المصير اللبناني .

لا غلو في القول أن قضية الشرق الأوسط قديمة قدم الحضارة في هذه المنطقة . ومكمن القضية كان دوما موقعها الجغرافي الاستراتيجي على محاور الاتصال بين الشرق والغرب . فموقع المنطقة هو الذي حولها منذ القدم وعبر العصور إلى مطمع القاصدين من كل حدب وصوب في طريق سعيهم إلى السيطرة على العالم المتحضر في حقبات معينة من الزمن أو على رقعة حيوية منه . وحسبنا

للتدليل على ذلك ، دون الغوص في معارج التاريخ القديم والحديث ، أن نذكر بأبرز محطات تاريخ هذه المنطقة : من فتوحات الاغريق إلى فتوحات الرومان إلى صراع الروم والفرس إلى الحروب الصليبية وإلى دخول العثمانيين إلى زحف نابوليون إلى الحرب العالمية الأولى فالانتدابين الفرنسي والبريطاني اللذين تقاسما المنطقة . وغزوة الصهيونية التي تجسدت في قيام إسرائيل كانت آخر تلك الظواهر . وأصبح للموقع الاستراتيجي علامات فارقة : قناة السويس ، مضيق هرمز ، باب المندب ، مصبات النفط على البحر المتوسط وغيرها . هذا فضلا عن أن المنطقة كانت مهبط الرسالات السماوية : اليهودية فالمسيحية فالإسلام .

وإذا كان الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة دائما في أساس المشكلة منذ غابر الأيام ، فإن القضية اليوم تتلازم في الأذهان مع قضيتين مستجدتين : قضية فلسطين وقضية النفط .

بقيت قضية النفط تحت سطح الأحداث حتى وقت قريب ، وذلك طيلة فترة كانت الدول الصناعية تتحكم بصناعة النفط إنتاجا وتسويقا في ظل حالة تميزت بفائض من الطاقة الانتاجية ونهم من البلدان النفطية إلى الموارد المالية لمواجهة نفقاتها المتصاعدة ، مما تسبب في تنافس مرير وحاد بينها في أسواق النفط ومنتجاته ، وأبقى على قبضة الدول الصناعية متحكمة بمقدرات البلدان النفطية في ما يخدم أهدافها . وكانت دول المنطقة طيلة تلك الفترة ، كما لم تزل اليوم ، في حال اضطراب مستمر من جراء تفاعلات نكبة فلسطين وانعكاساتها . وأخذت قضية النفط تكتسب حجما جديدا شيئا فشيئا مع قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتقدمها على طريق التضامن في السياسة النفطية ، وربما أمكن القول أن قضية النفط باتت تطفو على سطح الأحداث منذ الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ مع قفزة تاريخية في أسعار النفط إثر تلك الحرب .

كان لبنان طيلة تلك الفترة في حال من الرخاء الاقتصادي ، يفيد من تطورات قضية الشرق الأوسط بشقيها : الفلسطيني والنفطي . فمنذ قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين إنفرد مرفأ بيروت دون مرفأ حيفا بكونه بوابة للشرق ، وحلت طرابلس والزهراني محل حيفا مصبا للنفط ، وراح لبنان ينمو بسرعة ، ومن غير منافسة تقريبا ، مركزا ومقصدا ومنطلقا لفورة من النشاطات التجارية والمالية والسياحية وشتى الخدمات . أما الاضطراب السياسي الذي اجتاح المنطقة وأطاح برؤوس وحكومات نتيجة مضاعفات نكبة فلسطين وذيولها ، فقد أفاء على لبنان بالخير العميم بما أطلق صوب لبنان من دفق للمال والعمال والكفاءات من سائر أرجاء المنطقة . غير أن هذا الخير بقي ضحلا فلم يتسرب إلى أعماق الحياة في لبنان بدليل أن انفجار الفتنة الكبرى عام ١٩٧٥ بدا وكأنه دفع بذلك الهيكل الركيك من الرخاء والازدهار إلى شفير التداعي والانهيار .

ولقد أوجزت المشكلة مرة بالقول أن منطقة الشرق الأوسط « تعرضت لتحديات عسيرة من جراء نعمة هبطت عليها ونكبة نزلت بها قبل أن تكون شعوب هذه المنطقة متهيئة لمواجهة هذه التحديات . أما النعمة فثروة النفط وأما النكبة فكارثة فلسطين . فقد ظهرت النعمة ووقعت النكبة متزامنتين في وقت كانت الشعوب العربية فيه طرية العود غضة الاهاب ولما يمض على تحررها من ربقة الاستعمار سوى ردح يسير من الزمن ، أو أنها ما زالت ترزح تحت نير الحكم الأجنبي ولم تتحرر إلّا بعد سنوات تفاوت امتدادها بين قطر عربي وآخر . فكان من شأن تلك الثروة أن شحذت لدى قوى العالم الكبرى شهية المطامع في ثروات الأرض العربية فحولت المنطقة إلى ساحة للصراع والتجاذب بين تلك القوى . وأما نكبة فلسطين فقد حلت بأوزارها الانسانية والقومية الثقيلة على

شعوب لم تكن قد نفضت عن عاتقها رواسب ماضيها الكليل بأثقال الاستغلال والاستعمار ، ولم تكن بالتالي قادرة على مواجهة صدمة بذلك البعد والعمق . فلا غرابة والحال هذه إن عجزت شعوبنا عن النهوض بأعباء المرحلة العصيبة » .

وهكذا فإن قضية المنطقة هي أكبر من لبنان من حيث أنها تتناول الإنسان العربي بوعيه وإدراكه وإمكاناته وقدراته ومن حيث أنها تقتضي تضامن العالم العربي وتوحيد صفه ، ومن حيث أنها تتشابك مع تضارب مصالح القوى الكبرى في العالم وصراعاتها . أما والأمر كذلك ، فالاستنتاج البديهي هو أن حل قضية المنطقة ليس في يد لبنان . فإذا كنا ندرك أن القضية اللبنانية مرتبطة بقضية الشرق الأوسط ، وإذا كنا ندرك أن لا فكاك لقضيتنا عن قضية المنطقة ، وقد حاولنا ذلك عن أكثر من سبيل من خلال القمم العربية والأمم المتحدة ولكن من غير جدوى ، وإذا كنا ندرك أن لا قدرة لنا على فرض حل لقضية المنطقة ، فهي أكبر منا ونحن وإن كنا أكثر الناس تأثرا بها فقدرنا أن نكون الأقل تأثيرا فيها ، وأسطع دليل على ذلك إتفاقيات كامب دايفيد وما سبقها ورافقها وتبعها من مباحثات ومحادثات و مفاوضات فوق رؤوسنا تتناول مصيرنا من غير أن يكون لنا فيها رأي أو كلمة ، فإذا كنا ندرك كل ذلك فلا خيار أمامنا سوى الصمود الفاعل من خلال التعايش مع أزمة المنطقة إلى أن تبلغ القضية الفلسطينية مبلغها من الحل العادل والدائم ، الذي لا يمكن للبنان أن يرضى بأقل منه ، وذلك من موقع إلتزامه القومي بقضية فلسطين كما من موقع إدراكه أن أي حل لا يقوم على العدل لن يكون سبيلا إلى الاستقرار في المنطقة .

إن تعايش لبنان مع أزمة المنطقة ضروري وممكن في آن . فهو ضروري من حيث أن الواقع يفرضه ، ولا مندوحة عنه عمليا ، إذ أننا لا نملك فكاكا عن أزمة المنطقة ولا حلا لها . وهو ممكن لأكثر من اعتبار . فكما كان ممكنا بصيغة ما ، قبل عام ١٩٧٥ ، فيجب أن يكون ممكنا اليوم بانتظار الحل النهائي ولو بصيغة معدلة . وكما هو متيسر للبلدان العربية المجاورة فيجب أن يكون متيسرا للبنان . فالواقع أن ما من بلد عربي في منطقة الشرق الأوسط إلا ويتأثر ولو بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة بأزمة المنطقة . ولكنها جميعا استطاعت أن تخلق ظروفا مؤاتية للتعايش مع الأزمة بانتظار الحل العادل والدائم لها ، إلا لبنان فإنه ترك نفسه يغرق في لجة قضية الشرق الأوسط بحيث أصبح مصيره يبدو وكأنه مرتبط إرتباطا عضويا بمآل أزمة المنطقة ، لا بل أكثر من ذلك فالوضع السياسي والأمني في لبنان أضحى غاية في ارهـاف بتفاعله شبه اليومي مع أصداء وانعكاسات التطورات المتصلة بأزمة المنطقة .

إذا فصلنا في الرؤية القضية عن المشكلة ، القضية اللبنانية عن مشكلة الصمود وبالتالي التعايش مع أزمة الشرق الأوسط ، هانت طريق المعالجة وبانت حدودها . إن للتعايش مقوماته وشروطه . فلا يستقيم إلا مع قدر من الأمن والاستقرار والطمأنينة ، ومع قدر من التلاحم والتفاهم والتضامن على المستوى الوطني ، ومع قدر من المواجهة الفعالة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والحياتية . ويمكننا أن نوجز الشروط اللازمة لتحقيق ذلك تحت ثلاثة عناوين :

أولا ، تحرير الشريط الحدودي من هيمنة إسرائيل ووضع حد لاعتداءاتها على الجنوب ، وذلك بالعمل على تأمين تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي بالتعاون مع القوات الدولية توصلا إلى إعادة بسط سلطة الدولة على منطقة الجنوب برمتها حتى الحدود المعترف بها دوليا . ويقتضي من أجل ذلك توسل كل السبل الممكنة ، بما في ذلك السعي إلى حشد كل الامكانات والطاقات العربية في

سبيل الضغط على الأمم المتحدة وعلى الدول الكبرى لإكراه إسرائيل على الانصياع إلى الارادة الدولية وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها .

ثانيا ، العمل على تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في إطار الاتفاقيات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بما يضمن سلامة العلاقة بين الدولة والمنظمة وبين الشعبين اللبناني والفلسطيني ، مع الأخذ في الاعتبار مستجدات الوضع في الجنوب ومقررات مؤتمرات القمة العربية المتعلقة بلبنان ، والتزامات لبنان تجاه الأمم المتحدة في نطاق الحرص على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتسهيل مهام القوات الدولية .

ثالثا ، تحقيق حد أدنى من الوفاق بين الفئات اللبنانية عبر الدولة حول مواضيع الخلاف السياسي العالقة . بذلك تردم الفجوات التي من خلالها تسربت عوامل التفجير من الخارج . وعندما يصبح الجيش اللبناني مؤهلا لتسلم المسؤوليات الأمنية على نطاق واسع فإن أول ترجمة للوفاق لا بد أن تكون في خطة أمنية شاملة ومشتركة . تتناول كل المناطق اللبنانية معا ويشترك في وضعها وتنفيذها الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي . وذلك ريثما يصبح الجيش اللبناني مؤهلا للحلول محل قوات الردع العربية ، فيدعى حينذاك إلى توسيع انتشاره تدريجيا ليشمل كل الأراضي اللبنانية . فالخطة الأمنية الشاملة هي الترجمة العملية للالتزام بوحدة لبنان وهو موضوع المبدأ الأول من مباديء الوفاق التي صدرت عن مجلس الوزراء في ٥ آذار / مارس ١٩٨٠ .

إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة ، أو على الأقل إذا تحقق قدر محسوس منها ، فإن لبنان الوطن والدولة يكتسب حدا من المناعة يمكنه من الصمود في وجه العواصف التي تهب عليه من الخارج وبالتالي التعايش مع أزمة المنطقة إلى أن تلقى الحل العادل المنشود . وحديث الوفاق يجرنا إلى الحديث عن مواضيع الخلاف من جهة وعن رؤيا المستقبل من جهة أخرى .

الانقسام السياسي

لا ريب في أن هناك مشكلة عميقة ناشئة عن خلل قائم في النظام السياسي ، كان من شأنها إثارة الأزمات المتتالية والابقاء على مستوى غير صحي من التوتر في الجو السياسي حتى قبل أن تنشأ ظاهرة الوجود الفلسطيني المسلح وقبل أن يبادر أي طرف إلى طرح الوجود البشري الفلسطيني كعامل إخلال بالتوازن الديمغرافي اللبناني . ومن الشواهد على ذلك أحداث عام ١٩٥٨ وما سبقها وتلاها من تطورات إنعكس فيها مدى التفاعل بين الوضع اللبناني الداخلي وبين تطورات الوضع في المنطقة .

بعد كل المعاناة والمخاطر التي تعرض لها اللبناني عبر سنوات من الأزمة سادها جو من التسيب والعنف ، من الطبيعي أن يكون الهاجس الأكبر اليوم هو الأمن . مع ذلك لا بد من الاعتراف بأن الأزمة هي في جذورها سياسية ، وما المشكلة الأمنية إلا مظهرا لها ، أو هكذا هي إلى حد بعيد . لو لم يكن هناك مشكلة سياسية لما انفجرت الأحداث ، ولولا استفحال المشكلة السياسية لما تفاقمت الأحداث ، ولولا بقاء المشكلة السياسية مستحكمة حتى اليوم لما بقي الوضع الأمني معرضا للانفجار في أية لحظة .

المطلوب إذن الاهتمام بالوجه السياسي للمشكلة مع الاهتمام بالوجه الأمني لها إذا كان الهدف إجتثاث المرض لا مجرد مداواة عوارضه .

هذا لا ينفي أن الأحداث الأمنية اكتسبت مع تطورها بعدا ذاتيا متميزا عن الجذور السياسية التي أنبتتها ، وأصبح للمشكلة الأمنية بالتالي مقوماتها البحتة ، لا بل مؤسساتها . فمن دواهي أزمة لبنان أنها تحولت مع الزمن إلى مخلوق كسائر المخلوقات يتوالد تبعا لسنة البقاء . فقد تولد عن الحرب مؤسساتها التي توسعت وتجذرت وراحت تقتات على ظروف الأزمة وتغذي استمرارها في آن ، فيها ميليشيات وتنظيمات مسلحة ومجالس حربية وقيادات عسكرية مشتركة ، وفي ظلها أو من ورائها خوات وتهريب وتسلط وتعديات باسم الوطن والوطنية والولاء للبنان . والمعالجات الأمنية لا بد منها على أي حال من أجل التخفيف من آلام الناس ومعاناتهم ومن أجل درء المخاطر عن الأبرياء والآمنين . ولكن مهما كان نصيب المعالجات الأمنية من النجاح فإن الانفراج الأمني لن يتحول إلى استقرار مقيم ما لم يقترن بانفراج سياسي ثابت الأسس .

من مفهومنا لهذا الواقع كنا وما زلنا ندعو مع من يدعو إلى تحقيق الوفاق الوطني . وفي بيان للحكومة أمام المجلس النيابي في ٢١ تموز / يوليو ١٩٧٧ ، قلنا ان المشاكل التي تواجهنا ، مهما كان الطابع الغالب عليها هي في أساسها سياسية . وهذا ينطبق على الأمن كما ينطبق على بناء الجيش وعلى التعمير، وحتى على الشؤون الحياتية، وفي مقدمتها مشكلة الغلاء ... وحتى لا يؤخذ قولنا هذا على محمل المغالاة ، أو حتى لا يخيل أن فيه شططا ، لا مفر من بعض الاستطراد في التوضيح : نعم حتى الشؤون الحياتية والغلاء فهي متصلة إلى حد ما بالشأن السياسي ومن ثم بالشأن الأمني ، وذلك من حيث ارتباط هذه المسائل إلى حد لا يمكن إغفاله بتفكك الادارة وتوزع ولاءات الكثير من المسؤولين بين الزعامات والأحزاب من دون الدولة ، وارتباط ظاهرة الغلاء بالذات ، في وجهها الداخلي (أي بخلاف وجهها المستورد من الخارج) ، بتقطع مسالك السوق الداخلية وتفاقم مشكلة تهريب البضائع عن طريق المرافىء غير الشرعية ، مما أوهن ، حتى لا نقول بدد ، جو المزاحمة والتنافس بين العاملين في السوق اللبنانية ، وبالأخطار التي تتعرض إليها البضائع من جراء التسيب الأمني وما فتح من أبواب التسلط والابتزاز والنهب ، ثم الخوات وشتى ضروب الجبايات غير الشرعية بما تسببه من إضافات مباشرة إلى أكلاف السلع في السوق بالاضافة إلى ما نتج عن كل ذلك من عجز تضخمي فادح في خزينة الدولة .

الحقيقة التي لا مراء فيها أن مفتاح الحل للأزمة هو في الوفاق السياسي . وعندما نتحدث عن الوفاق السياسي فإننا لا نقصد الوفاق بين السياسيين وإنما الوفاق الوطني حول المسائل السياسية العالقة التي كانت في أساس إنفجار الأزمة والتي ما زالت تباعد بين مختلف الفئات اللبنانية .

أجل إن في الوفاق مفتاح الحل للقضية اللبنانية من أكثر من زاوية : فالوفاق أولا من شأنه المساعدة على حسم الخلافات السياسية ، وبالتالي اجتثاث الداء من مكمنه . والوفاق ثانيا من شأنه توحيد الموقف اللبناني بعد شتات، وبالتالي تكوين إرادة لبنانية موحدة في مواجهة كل ما يوجبه مصير الوطن من تحديات وما يحدق بكيانه من مخاطر . وفي وحدة الموقف ووحدة الارادة ووحدة القضية ، ومنها يكتسب لبنان القدر الحيوي ، أو الحد الأدنى اللازم ، من المناعة الوطنية في وجه القوى والمؤثرات الخارجية التي انسابت عبر شروخ النزاع والفرقة بين اللبنانيين لتحول الساحة اللبنانية إلى ساحة صراع عربية ودولية كان اللبنانيون أنفسهم ، بسبب تبعثرهم ، أدواته الطيعة .

ولا ريب في أن مصدر العلة الأساسي هو الطائفية . لذلك فإن أي صيغة إصلاحية يمكن أن ترسو عليها مبادرات الوفاق لا بد أن تستهدف إلغاء الطائفية بكل وجوهها ، إن لم يكن فورا

فتدريجا . إن من يحلل الأزمة اللبنانية في جذورها وأبعادها وإنعكاساتها يجد أن المطلوب واحد : وهو ، من جهة ، استئصال مكمن الداء ، الطائفية ، من النظام عن طريق الاصلاحات الدستورية والقانونية وتصحيح النصوص التطبيقية وتصويب ممارسات الدولة وتوجهاتها في تعاملها مع الناس وتعاطيها مع التطورات ، ومن جهة ثانية القضاء على آفة الطائفية في النفوس من خلال العمل الدؤوب المتواصل في السياق الأبعد ، سواء عن طريق التوجيه الاعلامي أو التوجيه التربوي أو خدمة العلم .

مهما كان الأمر ، عبثا نتوخى الحل للأزمة اللبنانية من خلال الوفاق إذا لم تتوغل يد المعالجة إلى أعماقها . وهنا أسمح لنفسي ، جلاء للموقف ، باستحضار ما بينته حول هذا الموضوع في مناسبة سابقة :

لو طلب إلي أن أوجز أسباب المحنة اللبنانية بعبارة لقلت : إنها تعود إلى أننا عبر ما ينوف على الثلاثين سنة منذ الاستقلال لم نفلح في بناء الدولة الصالحة من جهة ، ولا في بناء المواطن الصالح من جهة أخرى .. لم تكن الدولة اللبنانية تلك الدولة الصالحة التي ترعى شؤون المواطنين حق الرعاية ، وتحقق للمجتمع أسباب الأمن والاستقرار والنمو والعدالة الاجتماعية . فنشأت إدارات الدولة تبعا لسياسة اللاتدخل ، سياسة اليد المرفوعة ، ولم تقم بما يترتب عليها من دور في تنمية المناطق وفي التصدي للمعضلات الاجتماعية وفي السهر على حسن أداء الاقتصاد الوطني . والممارسات اليومية للادارات كان من شأنها تعميق استعداء المواطن على الدولة : فساد في التعامل ومماطلة في إنجاز المعاملات وفظاظة في المواجهة بين المواطن والمسؤول . فبات المواطن ينظر إلى الدولة نظرة الخصم لخصمه ، وتجلت هذه الروح في تصرفات المواطن العادي : تهرب من الضرائب وتحايل على القوانين وتمرد على الأنظمة وإفساد للادارة . وأحياناً كثيرة شغف أعمى بالمعارضة السياسية . والدولة لا تكون صالحة ما لم تكن قادرة وعادلة . فعندما افتقد اللبنانيون دولتهم كان فريق منهم أسير عقدة الخوف ، الخوف على الكيان والمصير ، وفريق آخر أسير عقدة الغبن ، الغبن السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وما كانت عقدة الخوف لتنشأ لو كانت الدولة قادرة ، وما كانت عقدة الغبن لتنمو لو كانت الدولة عادلة .

ولم يكن المواطن اللبناني يتحلى دائماً بصفات المواطن الصالح : المواطن الذي يدين بالولاء الكامل لوطنه ويتصرف تصرف المسؤول تجاه مجتمعه . فكان ولاؤه لطائفته أو لزعيمه أو لعشيرته أو لمنطقته أقوى من ولائه لبلده ووطنه ، وكان تصرفه محكوماً بطابع الفردية الغالبة ، وكان يتعامل مع الدولة وكأنها الغريم لا الموئل ويسعى إلى التحاذق عليها بدلاً من السعي إلى تعزيزها ومعاضدتها .

والظاهرتان بلا شك مترابطتان . فلا نتصور أنه كان في الماضي ثمة مجال لقيام دولة صالحة على غير يد المواطن الصالح ولا نتصور أنه كان ثمة مجال لنشوء المواطن الصالح في كنف دولة غير صالحة ولكن هل يعني ذلك أن لبنان أصبح رهين حلقة مفرغة : فلا دولة صالحة مع غياب المواطن الصالح ولا مواطن صالحا في ظل دولة غير صالحة . كلا ، وإنما كسر الطوق ما كان ليتم إلاّ بتدخل **عامل ثالث** . والعامل الثالث هذا كان لا بد أن يأتي على شكل تطور خارق ينتج عنه إما قيادة سياسية غير اعتيادية تسمو برؤيتها فوق الواقع فتكسر الطوق بقوة جذبها ، أو إنقلاب في الرأي العام يجمع الفرقاء على إرادة موحدة تكسر الطوق بقوة دفعها . ولكن أيا من هاتين الظاهرتين لم يحدث ، وما كان لنا أن نرتقب أن يتولد تطور مثل هذا عن النظام السياسي المتبع في لبنان ، أو ربما أي نظام أنيّ كان . فالتطورات الخارقة كثيراً ما لا تنبثق عن النظام وإنما عن خرقه .

وهنا نتوقف لنتساءل : أما كان من شأن الأحداث إنجاب التطور المطلوب لكسر الطوق على صعيد الرأي العام ؟ وذلك من حيث هزت المحنة ضمير اللبناني في الصميم ، فأيقظته على واقعه المرير ، ودفعته إلى التمرد عليه بإرادة جديدة على التغيير والإصلاح ، وأثارت في نفسه القلق العميق على مستقبله فأذكت فيه روح الالتفاف حول الكيان والسيادة والشرعية .

هذا هو المحك الكبير : هل يستطيع اللبناني أن يوظف المحنة في بناء وطن ؟ هل يتمكن من تغليب تلك الارادة الجديدة وتلك الروح الجديدة على كل السلبيات التي كانت تتحكم بلبنان وما زالت كلها على الساحة تتصارع من أجل البقاء ؟ هل يوفق اللبناني إلى تعبئة تلك الارادة العارمة وتلك الروح الزاخرة في خدمة التغيير على خطين : خط بناء المواطن الصالح وخط بناء الدولة الصالحة ؟

الانماء والانسان اللبناني

ثم إذا كان الهدف هو تحقيق الاستقرار السياسي فمن المسلم به ، نظراً لتداخل الشأن السياسي مع الشأنين الاجتماعي والاقتصادي ، أن أية صيغة للوفاق السياسي لن تكون مجدية ما لم تقترن بسياسة إنمائية واجتماعية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية القدرات الانتاجية في آن . فمن العبث التطلع إلى إستقرار سياسي بمعزل عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي . والتوجه الانمائي مطلوب أساساً من حيث أن الوفاق لا يمكن أن يكون مجرد محاولة لفض مشاكل وإشكالات الحاضروالماضي ، وإنما لا بد من أن يكون منطلقا لبناء المستقبل . والحديث عن لبنان المستقبل سيكون فارغاً من المضمون إذا لم يكن مرتكزاً على مستقبل الانسان في لبنان . وهذا هو موضوع أي نشاط إنمائي بمعناه الواسع .

قلت في مناسبة سابقة : لا نأتي بجديد إذا قلنا أن لا فعل من غير فاعل ، وأن وراء أعمال الاجرام والتخريب من يرتكبها ، وأن وراء المؤامرات والمكائد من يدبرها وينفذها . فلا عجب إذا قلنا أن محنة لبنان فيما شهد من أحداث ومآس هي في أبنائه ، هي في المواطن اللبناني الذي لم يبلغ من الوعي الاجتماعي والمناعة الوطنية والحصانة الخلقية ما كان يجب أن يقيه مهاوي التحول إلى أداة لتنفيذ مآرب الغير في بلده ، أو مطية للمؤامرات والمكائد على وطنه ، أو واسطة للقتل والتشريد بين أهله وقومه . من هنا إصرارنا على أن بناء لبنان يبدأ وينتهي في بناء الإنسان اللبناني ، في تنشئة المواطن المدرك والمسؤول . وننظر إلى التنشئة الوطنية على أنها جدول من النشاطات المتكاملة والمتفاعلة ، من روافده الاعلام الهادف الواعي والارشاد الاجتماعي المنظم ورعاية الطفولة وخدمة العلم والمدرسة .

أو لم تظهر لنا التجربة المريرة أن العلم ، مجرداً من الخلق والوعي الوطني ، لم يجد لبنان فتيلا عندما وقعت الواقعة ؟ فالمتعلم كالامّي ، والعالم كما الجاهل ، والطبيب والمهندس والمحامي كما العامل ، كلهم سواء بسواء ، سقطوا في المنزلق وغاصوا في متاهات العصبيات الطائفية والعشائرية والحزبية ، وغرقوا في حمأة العنف والهمجية . أو ليس من مظاهر التخلف أن يسخر المواطن نفسه أداة لتحطيم بيته وينقلب حملة المناديل الحريرية كما حملة الأقلام الناطقة والمعاول الخافقة في غفلة من الدهر إلى متمنطقين بأسلحة الفتك والتدمير ، ويتحول الوادع إلى وحش مسعور مع أول هزة تطرق الوطن الصغير ؟ هذا من آيات التخلف الذي تسأل عنه المدرسة كما يسأل عنه البيت وتسأل عنه الدولة .

من مثالب اللبناني أنه نما على روح الصفقة ، إن صح التعبير . فمجد لبنان ، إن كان من

مجال للحديث عن أمجاد بعد الذي حدث ، بني على العمل الذي يمني بالعطاء السريع . فعلى المستوى الاقتصادي صال اللبناني وجال وحلق وتألق في ميادين التجارة والوساطة والخدمات ، فأضحت الثروة الفردية مقياسا للنجاح ، وقامت أدبيات المجتمع على السعي إلى تحقيق الجزاء العاجل ، فضاع الفاصل بين الخداع والشطارة وبين الأثرة والمصلحة ، وأصبح الفرد يعيش ليومه لا يحفل بمستقبل أيامه وأيام أخلافه . وعلى المستوى الاجتماعي والوطني لم يلتفت اللبناني إلى تنمية الانسان إلّا كساع للرزق . لم يوظف اللبناني اهتمامه في المواطن والوطن وإنما وظفه في الفرد منسلخا عن روابط الأرض ، منعتقاً من عرى الالتزام بالمجتمع . فبقي اللبناني مطبوعا على الفردية في المسلك والتصرف .

الولاء والعروبة

جاء في بيان الحكومة أمام المجلس النيابي في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ : « « لئن كان من حق الوطن على المواطن أن يستأثر بولائه التام ، فالعدالة الاجتماعية حق للمواطن على وطنه . » أجل كاد الولاء والعدالة أن يكونا وجهين لظاهرة واحدة . فأين يجد المرء كرامة إلّا في وطنه ؟ أين ينشد الانصاف إلّا في وطنه ؟ أين يطلب الطمأنينة إلّا في وطنه ؟ ولن تكون كرامة ولا إنصاف ولا اطمئنان في وطن إذا لم تكن فيه عدالة ومساواة ، وتحديدا عدالة اجتماعية .

لا نقصد من قولنا هذا أن للولاء الوطني ثمنا ، هو العدالة . فكما أن علاقة الولد بوالديه لا يمكن أن تكون كصفقة يبادل فيها طاعة بمحبة ، فإن علاقة المواطن بوطنه لا يمكن أن تكون كصفقة يبادل فيها ولاء بعدالة . وإنما نقصد القول أن من حق المواطن ، حقه حقه المقدس والمشروع ، فيما يدين بالولاء الكامل وغير المشروط لوطنه ، أن ينتظر عدالة تفيض عليه كرامة وإنصافا واطمئنانا ، كما ينتظر الولد من والديه حدبا يتساوى فيه مع إخوته ، فيما يبدي لوالديه إحسانا ، ويخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، كما تدعو الآية القرآنية الكريمة في أروع ما يكون تعبير .

فكما لا مبرر لعقوق من ولد ، حتى ولو لم يلق إلّا الجور من والده ، فلا مبرر لكفر بالوطن ، والكفر نقيض الولاء ، ولو لم يلق المواطن إلّا الحيف من وطنه . مع ذلك فإن لبنان الوطن لقي من الجحود ما لم يلقه وطن في العالم من أبنائه . ولا نبرّىء من ذلك ساحة فئة دون اخرى .. لطالما تراشق اللبنانيون القدح والتجديف فيما بينهم ، كل يطعن بولاء الآخر لوطنه . وقل من لم ينحرف عن سواء السبيل . فمن لم تتلوث يده إساءة لوطنه ، تلوث ضميره أو تفكيره أو لسانه . فهذا فريق يأخذ على الآخرين كفرهم بلبنان وطنا من حيث يتعاطفون أو يتجاوبون أو ينفعلون ، على مستوى يتجاوز أحياناً حدود السلامة الوطنية ، مع حركة تنطلق هنا أو ظاهرة تبزغ هناك أو تطور يقع هنالك في المحيط العربي أو الإسلامي (من ذلك المد الناصري والثورة الفلسطينية والثورة الاسلامية في إيران) . وذاك فريق يتهم الآخرين بالكفر بلبنان وطنا من حيث يتسامحون مع من يتعامل مع عدو لبنان والعرب ، إسرائيـل ، أو يشجعونه أو يساندونه . معاذ الله أن نساوي بين هذه الظاهرة وتلك ، أو أن نرضى بتبرير للتعامل مع عدو يهدد المصير اللبناني والعربي ، أيا كان المنطق . ولئن تذرع هذا في تعامله مع أعداء وطنه بأنه خاف على مصيره فلاذ بما يكره وتوسل بما يأبى ، فعذر ذاك في تعاطفه مع تطورات المنطقة أنه افتقد العدالة في وطنه فراح يلتمس الكرامة في محيطه . هذا فضلا عن أن بينه وبين محيطه أواصر أخوية تاريخية لا تنفصم .

وإذا كنت ألفت إلى مطاعن الولاء عند مختلف الفئات اللبنانية ، فليس ذلك لخلق عقدة عند اللبنانيين بأنهم شعب ذو عاهة أو نقيصة تظهر في تنكره لوطنه ، وبأنهم بالتالي شعب لا يستحق

وطنا . وإذا كنت قد انعطفت في الحديث إلى بحث خلفيات تلك النقيصة عند هذا الفريق أو ذاك ، فليس لأبرر سوء الولاء عندهم . وإنما ذلك من أجل توجيه النظر إلى مكمن العلة توضيحا لسبيل معالجتها . والسبيل هو وفاق سياسي مبني على توجه إنمائي واسع ، وفاق يصهر الجميع في بوتقة من المواطنية الواحدة ، فلا تمييز ولا تمايز ، وتوجه إنمائي يستهدف إزالة أسباب التفاوت بين مختلف الفئات والمناطق ويرسي دعائم الاستقرار على قواعد صلبة . بذلك تتحقق العدالة عامة ، والعدالة الاجتماعية خاصة ، ومعها السلام السياسي والاجتماعي وإستطرادا الاقتصادي .

وهذا غير القول بما يذهب إليه البعض أحياناً كثيرة ، من أن إزدواجية الولاء مردها إلى الالتزام بعروبة لبنان ، وأن وحدانية الولاء للبنان بالتالي تقضي بالتخلي عن العروبة . أما نحن فيتراءى لنا أن الخلاف على عروبة لبنان لم يكن يوما على الجوهر أو على المفهوم بقدر ما كان خلافا على اللفظة مع ما تستثيره من حساسيات لدى البعض . فالالتزام بالعروبة لا يعني لدى دعاته العمل على تحقيق وحدة مع الأقطار العربية يذوب فيها الكيان اللبناني ، كما لا يعني التحفظ لدى المتحفظين على العروبة مناصبة العرب العداء . وبين هؤلاء كثيرون ممن يعملون في البلاد العربية أو يملكون مصالح مادية واسعة فيها . فمنذ إلتقاء اللبنانيين على الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ إرتضى المسيحيون بانتماء لبنان العربي وارتضى المسلمون بالتخلي عن مطلب الوحدة مع الأقطار العربية .

ومفهوم العروبة بالنسبة إلى لبنان لم يكن يوما موضوع بحث أو حوار في العمق بين اللبنانيين ليكون محل خلاف بينهم ، واقتصر الأمر في معظم الأحيان على الاختباء وراء الألفاظ . فبدلا من القول بأن لبنان بلد عربي وتحديد مفهوم هويته العربية ، فإن الاهتمام كان ينصب على إيجاد مخارج لفظية . فأحيانا يكون لبنان ذا وجه عربي ، وأحياناً يكون إنتماؤه عربياً ، وأحيانا تنحصر عروبته في انتسابه إلى جامعة الدول العربية . ولو جرى بحث في العمق في هوية لبنان لكانت العروبة موضوع توحيد لا موضوع تفريق . فالعروبة التي هي رابطة اللغة والثقافة والتاريخ والتراث بين مختلف الشعوب العربية ، تطورت في التجربة اللبنانية لتغدو ذات معان تتلازم مع دور رسالة وإلتزام ومصالح مشتركة ، في إطار التمسك باستقلال لبنان وحريته وسيادته .

وهكذا فإن مفهوم العروبة بالنسبة إلى لبنان يجب أن ينطوي سياسيا على المعاني التالية :

- لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي ، وهو عضو فاعل في الأسرة العربية .

- يتمتع لبنان بكل ما يكسبه انتسابه إلى جامعة الدول العربية من حقوق ويلتزم بكل ما يترتب على انتسابه إليها من واجبات .

- يلتزم لبنان بقضايا العرب القومية وفي مقدمها قضية فلسطين .

- للبنان دور عربي نابع :

أ) من إيمانه برسالته الثقافية والحضارية في الوطن العربي - ب) من وعيه لامكاناته ومسؤولياته في المحافظة على التضامن العربي وتعزيز أسبابه - ج) من تقديره للمصالح الاقتصادية العميقة التي تربط بينه وبين سائر البلدان العربية ، علما بأن لبنان هو البلد الذي تطور اقتصاده ونما ليكون مكملا للاقتصاد العربي ومتكاملا معه ومرتبطاً به ، وذلك على نحو عفوي وتلقائي ربما كما لم يتحقق لأي بلد عربي مع سائر البلدان العربية التي تجمعه معها إتفاقات تستهدف تحديدا تعزيز التكامل الاقتصادي العربي (كإتفاقية الوحدة الاقتصادية التي ليس لبنان طرفا فيها) .

- إن انتماء لبنان العربي يحتم نبذ كل تعامل وكل تعاون مع أعداء لبنان والعرب ، وبالتحديد إسرائيل والصهيونية .

ماهية القضية

وبعد ، ما هي القضية ؟ القضية اللبنانية هي قضية إيمان وإلتزام بالقيم والمبادىء التي قام عليها لبنان الوطن ويقوم ، إيمان وإلتزام بوحدة الأرض والشعب والمؤسسات ، باستقلال الدولة وسيادتها ، بقدسية الحريات العامة والفردية ، بحرمة إنسانية الانسان اللبناني وكرامته ، بهوية لبنان العربية . أما صون هذه القيم والمبادىء والأهداف وتعزيزها فيرتبطان بشرط واحد ، هو قيام الدولة الصالحة ، الدولة القادرة والعادلة ، وهي دولة مؤسسات وإنماء . من هنا فإن عملية إختزال بسيطة للواقع تفضي إلى استنتاج أن الدولة هي القضية . فالدولة هي التي يجب أن تكون الحصن الحصين للقيم والمبادىء والأهداف التي يقوم عليها لبنان الوطن .

فلو كانت الدولة صالحة لترعرع المواطن الصالح في كنفها ، ولو كانت الدولة قادرة لما كانت عقدة خوف ، ولو كانت الدولة عادلة لما كانت عقدة غبن ، ولو كانت الدولة فاعلة لكان لها موقف واضح وحاسم يفرز الناس بين كثرة وقلة ، بين كثرة توالي الشرعية وقلة تعارضها .

القضية ، تبعا لهذا المفهوم ، تتمحور حول الدولة ، والنضال من أجل القضية يجب أن يستهدف أولاً وقبل كل شيء إقامة الدولة القادرة والعادلة ، دولة المؤسسات ، بكل مقوماتها ومرتكزاتها . وهذا يقضي ، من جهة ، باعتماد الانماء والعدالة الاجتماعية توجها ، ومن جهة ثانية بالعمل على تحقيق الاصلاح السياسي الذي يستهدف إلغاء الطائفية في مختلف ميادين الحياة العامة ، في السياسة كما في الوظيفة ، في الادارة والقضاء والجيش . وإذا لم يكن هذا المطلب الأخير ميسور التحقيق فورا ، بسبب تعشش الاحساسيس الطائفية في نفوس المتحكمين بالوضع اليوم ، فليكن هو الهدف الذي تصب كل الجهود والمساعي في مجرى الوصول إليه في أقرب ما يمكن . ويجب أن تسخر لهذا الهدف السياسات الانمائية والاعلامية والتربوية ، وكذلك الاصلاح الاداري وخدمة العلم .

هذا التعريف للقضية اللبنانية يبدو كافيا ، ويمكن أن نتوقف عنده فلا نزيد . ولكن إذا كان لا بد من تذييله بشيء من التوضيح فيمكن إضافة الملاحظات التالية :

- القول بوحدة لبنان أرضاً وشعبا ومؤسسات لا يتعارض مع الدعوة إلى الأخذ بمبدأ اللامركزية الادارية إلى أبعد الحدود وهو مطلب حيوي ومشروع ، على أن يراعي في رسم نظام اللامركزية الفاصل الدقيق بين الحيز الاداري والحيز السياسي لتطبيقه ، مع التنبه ألى أن تخطي ذلك الفاصل يضعنا على طريق تفكيك وحدة الوطن .

- مع وجود الدولة القادرة تنتفي أية شكوى وأية مخاوف من الوجود الفلسطيني المسلح ، كما تحل بندقية الشرعية محل البندقيات غير الشرعية المشهرة في أيدي اللبنانيين ، ويخرج لبنان من الحلقة المفرغة للمنطق القائل بأن لا مجال للتعرض للبندقية التي يرفعها لبناني طالما بقيت بندقية في يد فلسطيني ، ذلك المنطق الذي يتجاهل دور بندقية الشرعية التي يجب أن تكون ملاذ كل اللبنانيين وسائر المقيمين على أرض لبنان إزاء كل ما قد يساورهم من خوف أو قلق أو ما قد يتعرضون إليه من مخاطر أو مضايقات .

ـ إنطلاقاً من أن لبنان لا يملك حسما لأزمة الشرق الأوسط ولا فكاكا منها ، وفي انتظار حل عادل للقضية الفلسطينية يقوم على الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى دياره وإقامة دولته على أرضه ، فإن الترابط القائم بين الأزمة اللبنانية وأزمة الشرق الأوسط يقضي بإيجاد صيغة تعايش بين لبنان وأزمة المنطقة ترتكز على ثلاث مقومات يجب أن تتجسد وحدة الموقف اللبناني في العمل على تحقيقها ، وهذه المقومات هي : تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالوضع على الشريط الحدودي ، تطبيق الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية مع الأخذ في الاعتبار مستجدات الوضع على أرض الجنوب ومقررات مؤتمرات القمة العربية وإلتزامات لبنان تجاه الأمم المتحدة والقوات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ، وأخيراً الأخذ بالاصلاحات السياسية اللازمة بغية حل النزاعات العالقة بين اللبنانيين .

ـ إذا كانت صيغة الحل اللاطائفي غير ميسورة التحقيق على الوجه الأمثل في ظل الواقع الطائفي الراهن ، فليكن المخرج الآني من الأزمة تسوية إنتقالية تترجم مبادىء الوفاق التي صدرت عن مجلس الوزراء في ٥ آذار / مارس ١٩٨٠ . على أن تكون التسوية الانتقالية ، الصيغة ـ المخرج ، معبراً إلى الصيغة الوطنية المثلى لا وسيلة لوأدها . وكما أن مبادىء الوفاق لم تر النور إلا بمبادرة من الدولة ، فهكذا ترجمتها في صيغة تسوية إنتقالية . فإنها لن ترى النور إلّا بمبادرة من الدولة .

عبثا نبحث عن بديل عن مبادرة الدولة في حوارات جانبية أو في لقاءات ثنائية . فمع تحبيذنا لكل الحوارات وكل اللقاءات نظرا لأجواء الانفراج والتقارب التي تشيعها ، إلّا أننا لا نرى ، في ظل التشرذم المريع القائم ، أن مثل هذه الحوارات واللقاءات يمكن أن تؤدي إلى حسم المشكلة . ولا يجدي أن تبسط المشكلة بالقول أن في الساحة فريقين ، فريقا مسيحيا وفريقا مسلما ، بينما الواقع أن كلا من هذين الفريقين ينقسم إلى أطراف عديدة متنابذة ، فضلا عن أن الانقسامات ليست كلها طائفية . فهناك مواقف تجمع ، كما هناك تجمعات سياسية تضم ، أطرافاً من مختلف الطوائف . وعندما تعبر الدولة عن إرادتها ستجد أن فريقها هو الأكبر ، وفيه تنتظم جماعات من كل الطوائف . ولا نغالي إذا قلنا إننا وصلنا إلى وضع لم يعد فيه النزاع بين طوائف بقدر ما هو بين قلة وكثرة ، بين خصوم الشرعية وأنصارها ، بين المنتفعين من إستمرار الأزمة والمتحرقين إلى الخروج منها ، بين المسلحين والعزل . فكيف يكون حوار بين هؤلاء وأولئك؟ . من هنا إصرارنا على أن الفرج لا يأتي إلّا بمبادرة من الدولة .

وختاما علينا أن نسلم بأن الأزمة اللبنانية ، أية كانت رؤيتنا للحل ، قد أمست بعد ما يناهز ست سنوات حافلة بالتوتر والأحداث ، من التعقيد بحيث لم يعد الحل قابل المنال بالضغط على زر ، أو بومضة ، وإنما لا بد أن تكون عملية الانقاذ بمثابة مسيرة ، ومسيرة شاقة . المهم أن تبدأ المسيرة ، والمبادرة لا يمكن أن تكون في غير يد الدولة . وفي إنتظار ذلك لا بديل عن الصمود مهما اقتضى من المكابدة والمعاناة . فصاحب القضية لا ينوء بأعبائها □

التنمية العربية بين الإمكانيات والهدر

د . نـادر فـرجـانـي
خبير في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت .

أولاً : مقدمة

تهدف الدراسة إلى مناقشة ما تنطوي عليه بعض الاتجاهات التاريخية الحديثة ، والواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي الراهن في الوطن العربي من مكامن للخطر على مستقبل الشعب العربي ، والمحاولة هنا هي تشوف إنعكاسات الماضي والحاضر على مستقبل الوطن العربي في دراسة تاريخية تحليلية تسعى لتوثيق وتمحيص الاتجاهات التاريخية وتطل ، ولو على استحياء ، على أبعاد المستقبل .

وتقوم الدراسة على أن هناك **غايات نهائية** للشعب العربي ، وأنه يمتلك **إمكانات** ، يمكن ، إذا أحسن توظيفها ، أن تؤدي إلى الوصول لهذه الغايات . ولكن هناك محددات أخرى لمدى القدرة على استعمال الامكانات وتطويرها وصولا للغايات ، وهذه هي **محاور** بنيان العمل العربي ، قطرياً كان أو قومياً . فمحاور العمل إذاً تحدد مدى تحقق الغايات ، ولكن الغايات ، في نفس الوقت ، هي معايير لتقييم مدى تقدم العمل العربي صوب الغايات . وهذا التشابك بين الغايات والامكانات ومحاور العمل هو الاطار المفهومي الاساسي للدراسة . والغايات التي اعتمدناها هي : إشباع الحاجات الأساسية ، المساواة ، التحرر ، الاستقرار والأمن . كما اعتبرنا أن هناك محاور ثلاث أساسية للعمل العربي : واحد دولي ، أي علاقة البلدان العربية بباقي العالم ، والثاني قومي ، ويتمثل في علاقة البلدان العربية ببعضها ، والثالث قطري ، ويتعلق بطبيعـة التوجه والجهد التنموي داخل كل قطر عربي .

وتقدم الدراسة أن العمل العربي متراخ على محاوره الثلاثة ، وأن تبعية العرب لدول الغرب المصنعة تزداد ، والتعاون بينهم يتدهور ، ولا تحقق قضايا التنمية ، والمشاركة الشعبية على وجه الخصوص ، تقدماً محسوساً إن لم تكن تراجعت . وينعكس هذا طبعاً على تدني مستوى تحقق الغايات العربية النهائية ، مما أدى إلى اتساع الشقة في مستوى الرفاه بين العرب والقطاعات الأسعد حظاً من البشرية . وقد كان النصف الثاني من السبعينات حاسماً في تأكيد ردة سياسية اجتاحت الوطن العربي على المحاور الدولية والقومية والقطرية . ولكن ، وهو الأهم ، ينطوي استمرار التراخي في العمل العربي على مخاطر مستقبلية جسيمة تتمثل في تباعد الشعب العربي عن غاياته